

دور المؤسسات المالية الدولية "بريتون وودز" في تدويل السيادة

د. إبراهيم محمد القعود

أ. محمد الكامل شلغوم

كلية القانون بجامعة الزاوية

كلية القانون بجامعة الزاوية

المقدمة

بات من الواضح أنه لا يمكن توقع ديمومة أي نظام قائم، وأن المجتمع الدولي يسعى دائماً إلى التكيف مع الأوضاع المستجدة نتيجةً للتغيرات في موازين القوى الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية وظهور قوى جديدة على الساحة الدولية إنشاء مؤسسات دولية جديدة تتولى إدارة النظام النقدي العالمي الجديد ولازالت هذه المؤسسات تلعب دوراً رئيسياً على الساحة الدولية حتى الوقت الحاضر.

وتشغل مفردة السيادة حيزاً واسعاً من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط البحث القانونية والسياسية والفكرية والقضائية في شتى بقاع العالم ارتباطاً بالمتغيرات والتحويلات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين بحيث أفضت إلى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبل النظام العالمي الجديد، وقد امتد هذا التغير ليصيب مبدأ السيادة وما صاحب ذلك من تغيير مفهومها التقليدي إلى مفهوم معاصر يتكيف مع واقع النظام الدولي الجديد ومن أبرز هذه المفاهيم التي أصابت مفهوم السيادة ما يعرف بالمؤسسات المالية الدولية.

ويمكن تعريف المؤسسات المالية الدولية بأنها مؤسسات أو منشأتها تكون أصولها أصول مالية تشمل القروض والأوراق المالية وخصوصاً أيضاً تكون مالية كالمدخرات والودائع بأنواعها المختلفة (1).

والمؤسسات المالية يتم إنشائها من طرف دولتين أو أكثر، وبالتالي فهي خاضعة للقانون الدولي، وتبرر هذه المؤسسات وجودها في مساعدة الدول النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية واختلال في هيكلها الاقتصادية. كما تزعم هذه المؤسسات أنها تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إتباع سياسة منح القروض المشروطة بإجراء إصلاحات اقتصادية.

وتحاول هذه الدراسة إثبات مدى صحة هذه الفرضية من عدمها من خلال التساؤل التالي: هل فعلاً قامت هذه المؤسسات بالوفاء بما تزعم؟ أم أنها ساهمت في زيادة حدة المشاكل في العديد من الدول نتيجة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية؟.

وفي هذا السياق يعتبر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسستين ضخمتين توظفان عشرات الآلاف من البيروقراطيين والباحثين والخبراء الفنيين والمستشارين للإشراف على عملهما. ولديهما موارد ضخمة تحت تصرفهما، ويبدو أنهما قادرتين على التحدث مباشرة مع الحكومات في أي وقت تشاء. وعلى مدار أكثر من سبعين سنة وضع كل من صندوق النقد والبنك الدولي السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية التي يتوجب على الدول التقيد بها للفوز بالموافقة على القروض وأشكال المساعدة الأخرى .

وقد لعبت هاتان المؤسستان دوراً رائداً في ترسيخ العولمة المالية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في السيادة الوطنية. وذلك من خلال إتباع آليات واستراتيجيات أدت إلى الترويج لهذه المؤسسات على حساب السيادة ، لذلك فقد يبرر هذا الطرح الأهمية من دراسته وذلك من خلال الكشف عن مدى الفائدة التي تحصلت عليها الدول النامية من وراء إقحام هذه المؤسسات في إدارة شؤونها المالية .

وتظهر أهمية هذا البحث في كونه موضوع ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية عموماً والليبية خصوصاً، فالبرامج المسطرة من قبل المؤسسات المالية الدولية تحاول التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة المساهمة في توجيه السياسة الاقتصادية وتحقيق معدلات من النمو لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها ليبيا اليوم .

وفي اعتقادنا أن دراسة هذا الموضوع تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها تحديد الأساس الذي هيمنت من خلاله هاتين المؤسستين على إدارة الشأن المالي للدولة، إضافة إلى الموازنة بين الضرر والنفع الذي حققته المؤسسات المالية الدولية في مساعدة الدول الفقيرة، وذلك من خلال استعراض بعض نماذج الدول التي أشركت المؤسسات المالية الدولية في إدارة شؤونها الداخلية.

ونظراً لطبيعة الدراسة كونها تحتاج لتحليل ووصف للظواهر المالية وارتباطها بنشاط هذه المؤسسات ومدى قدرتها في تحقيق برامج الإنماء والإصلاح الذي تدعيه، فإنه سيتم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي مع تدعيمه بالإحصائيات كل ما أمكن ذلك من خلال إتباع الخطة التالية:

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي ودوره في تدويل السيادة.

المطلب الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ودوره في تدويل السيادة.

المطلب الأول-صندوق النقد الدولي ودوره في تدويل السيادة:

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، شهد العالم العديد من الوقائع الاقتصادية التي أثرت على النظام الاقتصادي العالمي، وكان من أبرزها تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة عملتها، مما أدى إلى حدوث اختلالات في النظام النقدي العالمي، ونتيجة لذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر نقدي دولي، وقد عقد هذا المؤتمر فعلاً في الفترة ما بين 1 إلى 22 يوليو 1944 في (غابات بريتون في نيو هامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية) حضره ممثلو أربع وأربعين دولة وقد وضعوا الخطط من أجل استقرار النظام العالمي المالي

وتشجيع إنماء التجارة . وتمنى الممثلون إزالة العقبات على المدى الطويل بشأن الإقراض والتجارة الدولية والمدفوعات، وقد رفع مؤتمر غابات بريتون خطته إلى منطمتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير⁽²⁾ . وسنتناول في هذا المبحث دراسة دور صندوق النقد الدولي في تقليص سيادة الدول وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: التكيف الهيكلي شرط للحصول على قرض

الفرع الثاني: خطر الاقتراض على السيادة الوطنية

الفرع الأول-التكيف الهيكلي شرط للحصول على قرض:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة "بريتون وودز" تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 188 بلداً.

ولقد كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008 محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان واستقرار النظام النقدي والمالي العالمي، واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات. كما أنه ومن الواضح أن الدول الصناعية الكبرى التي أسست صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية والنقدية المكملة لدوره، كانت أول من تخلى عن الالتزام بالأسس والضوابط النقدية والمالية التي وضعتها، فانهارت بذلك المبادئ الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية "بريتون وودز" وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان صندوق النقد الدولي عاجزاً عن احتوائها والتحكم بها، فقل دوره على البلدان المتقدمة التي تهيمن على إدارته وازداد تأثيره على البلدان النامية، وأصبح يلعب دوراً خطيراً في إدارة أزمة المديونية العالمية والأزمات المالية العديدة حسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الأطراف القوية، وعجزت برامجه عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

وعموماً فإن الصندوق يستخدم سياسة الإقراض كوسيلة لتقليص سيادة الدولة أكثر من كونه يهدف إلى تحقيق التنمية وذلك من خلال فرض سياسة التكييف أو التصحيح الهيكلي، ومدى خطورة هذه السياسة على السيادة اللببية، ويتفق خبراء اقتصاديون كثيرون على أن قرض الصندوق خطأ كبيراً. إلا أن بعض البلدان قد تصل إلى مرحلة تعاني فيها من فجوة كبيرة بين حجم إيراداتها ونفقاتها تضطرها إلى الحصول على قرض من الصندوق وهو ما يعتبره البعض "البديل المؤلم" (3). وتؤثر سياسة التكييف الهيكلي على سيادة الدولة من خلال حزمة الشروط التي يتعين على الدولة المقترضة تنفيذها وفقاً لمفهومه وما يترتب عليها من آثار سلبية تؤثر على حياة المواطنين .

أولاً: مفهوم التكييف الهيكلي:

ارتبط مصطلح التكييف الهيكلي بصندوق النقد والبنك الدوليين، وهو بحسب توصيفهما، احد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تشمل تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي شرطاً لتقديمها القروض ويسمى أحياناً بسياسة التصحيح الهيكلي. ويفرض الطرف الأقوى المقدم للأموال شروطاً على الطرف الأضعف المتلقي لهذه الأموال، وهو ما يعرف بشروط المديونية الخارجية، وتقوم هذه السياسة على مجموعة من الشروط هي:

1/ تحرير الأسعار: وهو التزام الدول المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار، إضافة إلى تحرير أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وإلغاء الحد الأدنى للأجور، ولا يخفى على أحد أن إجراءات التحرير هذه تؤدي إلى الأضرار ببعض فئات المجتمع نتيجة ارتفاع الأسعار (4).

2/ تبني سياسة الخصخصة: يتعين على الدولة طالبة القرض من الصندوق أن تتبنى سياسة الخصخصة من خلال زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلي عن سياسة الاحتكارات العامة، وذلك بتصفية مجلة العلوم القانونية والشرعية 5 العدد السادس عشر يونيه 2020م

المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى تسريح العمالة وزيادة أسعار السلع والخدمات التي كان يقدمها القطاع العام⁽⁵⁾.

3/ تحرير التجارة الخارجية: يطالب البنك الدولي الدول المدينة بتخفيض سعر صرف العملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، إضافة إلى التخلي عن سياسة حماية المنتجات المحلية⁽⁶⁾.

4/ تبني سياسة تشريعية محددة: إذ يتعين على الدولة المقترضة أن تخفض العجز في ميزانيتها العامة وذلك من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة مثلاً ، إضافة إلى زيادة أسعار المحروقات والاتصالات وزيادة أسعار الضرائب، ولا يخفى على أحد أن اتخاذ مثل هذه الإجراءات يتطلب إعادة النظر في التشريعات القائمة، فعلى سبيل المثال نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية الخاصة بالازدواج ومنع التهرب من الضرائب توصي بضرورة توسيع الأوعية الضريبية لتستغرق كافة الدخل، ومراعاة إدراج الضريبة على القيمة المضافة في الأنظمة الضريبية للدول، وهو ما يعني ضرورة إعادة النظر في القوانين الضريبية للدول الأعضاء⁽⁷⁾.

وفي اعتقادنا أن جميع هذه الشروط قامت على أساس سياسة الاقتناص أو الامتناع لفائض الطلب وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية كضمان لسداد الديون وزيادة الجدارة الائتمانية للدولة، واقتناص فرصة تعثر الدولة المدينة لإلزامها بإتباع آليات السوق وسياسات التحرير الاقتصادي في جميع المجالات حتى تتوافق سياستها الاقتصادية مع سياسات الدول الرأسمالية الدائنة وسياسات صندوق النقد الدولي.

ثانياً- آثار سياسات التكيف الهيكلي على حياة المواطنين:

يترتب على إتباع الدولة لسياسة التكيف الهيكلي لغرض الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي العديد من الآثار، السلبية على حياة المواطنين لعل أهمها:

1/ إلغاء المعيشة: يشترط صندوق النقد تقليل معدلات الدعم بشكل عام، وضمناً تخفيض دعم أسعار السلع الأساسية، وهذا يؤدي إلى المزيد من عدم قدرة الفقراء والمواطنين محدودي الدخل على مواجهة متطلبات الحياة اليومية .

2/ إلغاء دعم الطاقة: الصندوق مثل أي دائن يحتاج إلى الاطمئنان على سداد القرض الذي يمنحه. فأى مواطن يذهب إلى مصرف ستطلب منه ضمانات حتى يتعرف المصرف على مدى قدرته على السداد، إذ لا بد أن توضع على المدين شروط. ولهذا يتعرف الصندوق على كل كبيرة وصغيرة في اقتصاد الدولة وموازنتها، ويطلب بتقليل الدعم وخاصة دعم الطاقة، حتى تتوفر فوائض لسداد القرض، وعليه فإن الدول تتجه إلى خفض الدعم الموجه للكهرباء والبنزين والمشتقات البترولية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل .

3/ رفع الضرائب: إن من شروط الصندوق تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويحدّد ما يجب أن تؤمنه هذه الضريبة من مبالغ في السنة الأولى لتطبيقها، وذلك حتى يضمن قدرة الدولة على سداد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه. وهذا من شأنه التأثير على الفقراء، لأنه سيرفع ثمن المنتجات والخدمات التي يحصلون عليها في الوقت الذي ترفع الدول الدعم عن هذه الطبقة تدريجياً .

4/ العملة الوطنية: يشترط الصندوق في تعاملاته مع الدول المقترضة أن تحرّر سعر عملاتها، وهو ما يعني مزيداً من الارتفاع في سعر السلع والمنتجات في الأسواق، إن هذا الارتفاع أو ما يعرف بالتضخم يؤثر وبشكل مباشر على الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل والمتوسطة، خاصة أنه، مع تراجع قيمة العملة الوطنية، تنخفض القدرة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يواجه الفقراء صعوبات كبيرة في شراء السلع الأساسية .

5/ **فقراء جدد:** تؤدي قروض الصندوق إلى تآكل الطبقة الوسطى، وإعادة إنتاج طبقة جديدة تكون فقيرة وهم أبناء الطبقة الوسطى الذين هبطوا إلى مستوى الطبقة الفقيرة.، وعليه فإن تغير ظروف هؤلاء في وقت يمتلكون قيماً ومفاهيم ضد سياسات الدولة التي يعيشون فيها، مما يؤدي إلى إيجاد صراعات داخلية بين هذه الطبقة والسلطة الحاكمة .

6/ **التهميش الاجتماعي:** إن السلبات الناجمة عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي تؤدي إلى التهميش الاجتماعي لفئات واسعة من الشعب، وارتفاع معدلات الفقر والجريمة . فمثلاً تجربة فنزويلا التي لجأت في التسعينيات من القرن الماضي إلى الاقتراض من الصندوق حتى أصبح حجم ديونها يساوي نصف ناتجها المحلي، وهذا ما تسبب في تدخل الصندوق مجدداً في سياساتها الداخلية وفرضه إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدولة، والتحكم في معدلات الأسعار والضرائب وأسعار الطاقة والمواد النفطية، وهو ما تسبب في ارتفاع معدلات الفقر، والجريمة، والتهميش الاجتماعي⁽⁸⁾ .

الفرع الثاني-خطر الاقتراض على السيادة الوطنية:

يمكن القول إن أخذ بعض الدول العربية بسياسات الصندوق في مجال الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تغير ملامح اقتصاديات هذه الدول، سواء من الناحية المؤسسية أو التشريعية، وهو تغير يصب باتجاه مزيد من الانفتاح الاقتصادي وإعمال آليات السوق وتحقيق الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي.

ويبدو من المناسب في هذا الجانب من الدراسة استعراض بعض التجارب العربية التي خاضت في برامج الاقتراض من الصندوق من خلال الوقوف على النتائج التي حققتها والآثار التي ترتبت عليها حتى يمكن لنا تحديد مدى الخطورة من انتهاج هذه السياسة على السيادة اللببية.

أولاً- **بعض التجارب العربية:** من أهم الدول العربية التي خاضت تجارب في الاقتراض من صندوق النقد الدولي ما يلي:

1/ التجربة المصرية: لجئت مصر إلى صندوق النقد الدولي لغرض الاقتراض عديد المرات، كان آخرها قرض يونيو لسنة 2020 للتعامل مع الصدمة الناجمة عن فيروس كورونا المستجد والذي بلغت قيمته 5.2 مليار دولار، ويأتي هذا القرض بعد أقل من شهر على حصول مصر على قرض بقيمة 2.8 مليار دولار، كما لجأت مصر قبل ذلك إلى الاقتراض من الصندوق وذلك في نوفمبر 2016 بقيمة 12 مليار دولار، وبذلك تصل ديون مصر إلى 20 مليار دولار لدى صندوق النقد الدولي، ورغم ذلك لازالت تسعى مصر إلى الاقتراض من مؤسسات دولية أخرى بقيمة 4 مليار دولار⁽⁹⁾.

وبالرغم من هذه القروض والأموال لم تحقق مصر نتائج ايجابية، فقد أشار معهد التمويل الدولي في تقريره لسنة 2020 أن الفجوة التمويلية في مصر تزداد لتصل إلى 37.1 مليار دولار وذلك بسبب العجز في ميزان المعاملات التجارية بقيمة 13.1 مليار دولار، كما يتوقع المعهد أن تزداد نسبة التضخم من 5.7% للعام 2020 إلى 7% للعام 2021، كما أن المواطن المصري لم يلاحظ أي تحسن في مستوى الخدمات وبدأ يتسائل أين ذهبت هذه الأموال⁽¹⁰⁾.

2/ التجربة العراقية: رغم امتلاك العراق ثاني أكبر احتياطات نفطية في العالم إلا أنه وقع تحت سياسة التدخل في اقتصاده من قبل صندوق النقد الدولي بحجة تقديم المساعدة للسلطات العراقية من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، إذ يفرض الصندوق جملة من الشروط على العراق من أهمها ضرورة حوكمة القطاع النفطي، وتحديث نظام الإدارة المالية، وإعادة هيكلة البنك المركزي العراقي، وخصخصة بعض القطاعات، وعلى الرغم من حصول العراق على قرض بقيمة 5.34 مليار دولار بحجة دعم الاستقرار إلا أن ذلك زاد من معاناة المواطن العراقي نتيجة رفع الدعم عن البطاقة التموينية والوقود والرعاية الاجتماعية وارتفاع نسب الضرائب⁽¹¹⁾.

3/ التجربة التونسية: تعاني تونس من أعباء اقتصادية جمة وأوضاعها الداخلية ساهمت في جعلها فريسة سهلة لصندوق النقد الدولي، وتنتقل ميزانيتها فوائد الدين مجلة العلوم القانونية والشرعية

العام، حيث يبلغ حجم الدين العام حتى نهاية سنة 2019 حوالي 32.5 مليار دينار، ورغم كل ذلك فقد عادت تونس مجدداً للصندوق لغرض الاقتراض، حيث وافق الصندوق على منح تونس في 10 أبريل سنة 2020 قرضاً بقيمة 743 مليون دولار مقابل حزمة من الشروط أهمها: وضع خريطة طريق واضحة للعديد من الإصلاحات لاسيما المتعلقة بتقليص دعم المحروقات وإصلاح نظام الضرائب، ويؤكد البعض أن الصندوق سيكون أكثر صرامة مع الحكومة التونسية لتنفيذ هذه الإصلاحات، ولا مناص أمامها من الامتثال لهذه الطلبات⁽¹²⁾.

4/ التجربة المغربية: وافق صندوق النقد الدولي في شهر أغسطس لسنة 2016م على إمداد المغرب بخط سيولة قيمته 3.47 مليار دولار، بشرط مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز آفاق النمو، وأكد الصندوق على أن المغرب قد نفذ الإصلاحات الأساسية، ومنها رفع الدعم عن المحروقات، والتوسع في البرامج الاجتماعية، واعتماد قانون الميزانية الجديد، وقانون مصرفي جديد، وقانون للبنك المركزي يؤكد مبدأ الشفافية، غير أن جانباً من الفقه الاقتصادي المغربي يعتقد أن المغرب سيعتد إلى مضاعفة مديونيته الخارجية سنة 2020 نتيجة جائحة كورونا، إذ تسعى المغرب خلال هذه السنة للحصول على قرض بقيمة 6 مليار دولار، غير أن ذلك سيكون رهينة امتثال الحكومة للوصفات التي يوصي بها الصندوق، مثل تقليل عجز الموازنة، والتحكم في التضخم، والتوجه نحو تحرير العملة، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر سلباً على مستوى الأجور ونسب البطالة ومخصصات التعليم والصحة⁽¹³⁾.

مما تقدم يمكن القول أن الدول العربية تحتفظ بذكرى غير طيبة في علاقتها بالصندوق في ظل برامج التكيف الهيكلي التي يفرضها هذا الأخير، إذ وصل حجم المديونية لدى بعض الدول العربية المقترضة أرقاماً قياسية، مما ترتب عليه تراجع في تمويل العديد من القطاعات الاجتماعية والانخراط في مسلسل الخصخصة وتحرير السوق وغيرها من أشكال التدخل التي مارسها الصندوق تجاه الدول المقترضة.

ثانياً - ليبيا وصندوق النقد الدولي:

تبلغ القوة التصويتية لليبيا في صندوق النقد الدولي 0.48%، كما تشكل حصة ليبيا المدفوعة كاشتراك في الصندوق بـ 2.17 مليار دينار، ورغم ذلك فإن ليبيا لم تحصل على قرض في السابق، لذلك يرى جانباً من الفقه الليبي أن ليبيا ليست في حاجة لقرض، وتستطيع بالتالي مخالفة قواعد الصندوق وإرشاداته عكس الدول المحتاجة لقرض والتي يطلب منها الصندوق إتباع سياسات تقشفية تجاه مواطنيها، وبالتالي كل ما هو في صالح ليبيا يمكن أن نطبقه دون النظر لما يطلبه الصندوق، وكل ما يستطيع فعله هذا الأخير هو تجميد عضوية ليبيا⁽¹⁴⁾.

ورغم ذلك فإن الصندوق يسعى إلى بسط هيمنته على الاقتصاد الليبي كما فعل مع باقي الدول التي لجئت للاقتراض منه، خاصة وأن جميع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ليبيا اليوم مهياة لوقوعها فريسة لسياسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بإعادة التكييف الهيكلي للاقتصاد الليبي، ويمكن إبراز بعض مظاهر التدخل من قبل صندوق النقد الدولي في الشؤون الداخلية للدولة الليبية من خلال ما يلي:

1/ جاء في البيان الختامي لخبراء صندوق النقد الدولي أثناء زيارته إلى ليبيا في 26 يناير سنة 2012، وذلك في الفقرة الخاصة المتعلقة بإستراتيجية النمو ما نصه (أن الإصلاحات المؤسسية ضرورية لإعادة توجيه الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد عن الهيدركربون ولتشجيع خلق فرص عمل والنمو الشامل...)⁽¹⁵⁾، وحقيقة الأمر أن جل سياسات الصندوق القائمة على التكييف الهيكلي لمؤسسات وتشريعات الدول لم تحقق أي نمو في اقتصاديات الدول المقترضة، كما أنها لم تعالج مشاكل البطالة حسب ما يوحي به ظاهر النص السابق، بل هي في حقيقتها تفرض على الدول ضرورة التقليل في عدد الكادر الوظيفي في الدولة وتخفيض معدلات الأجور والمرتببات.

2/ تكريس اتفاقية الصندوق الخاصة بالالتزام بالسماح لصندوق النقد الدولي بالتقييم الدوري للوضع الاقتصادي للبلدان، وفي هذا الإطار قامت بعثة الصندوق بزيارات مجلة العلوم القانونية والشرعية

متكررة إلى ليبيا أجريت فيها مشاورات مع مسئولين من مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث تم جمع العديد من البيانات والإحصائيات حول هذه القطاعات. 3/ كان لصندوق النقد الدولي دور تدخل في الجانب التشريعي للدولة حيث اعتبر أن دمج قانون مصرف ليبيا المركزي مع قانون المصارف في قانون واحد يعتبر مشكلة، وأنه يتعين الفصل بين الاثنين تماشياً مع الممارسات الدولية. 4/ إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي: حيث يسعى صندوق النقد الدولي من خلال البحوث والتقارير التي يقوم بنشرها عن ليبيا إلى محاولة إعادة تغيير ملامح الاقتصاد الليبي مستغلاً حالة الضعف السياسي التي تمر بها البلاد بعد سنة 2011 وهشاشة الأوضاع الاقتصادية ، فمثلاً جاء في دراسة للصندوق سنة 2016، أنه يجب وجود شراكة بين القطاع العام والخاص كإستراتيجية للتوظيف، وبالتالي يجب أن تكون هناك لوائح تفرض عقود أكثر جاذبية في القطاع الخاص.

مما تقدم يمكن القول أن حظوظ ليبيا لن تكون أفضل من غيرها من الدول التي وقعت تحت ابتزاز صندوق النقد الدولي وتدخله في الشؤون الداخلية للدول، خاصة وأن جميع الظروف أصبحت مناسبة لاقتناص الاقتصاد الليبي من قبل الصندوق نتيجة تخييم شبخ الإفلاس المالي وتدهور صادرات النفط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإجراءات التقشفية وسياسة تقليص الإنفاق العام التي يتخذها مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الأخيرة غير مجدية، إذ لا يعدو كونها استجابة لدعوات صندوق النقد الدولي، ولن تحقق نتائجها الإيجابية بالقدر الذي أثرت فيه سلباً على حياة المواطن.

المطلب الثاني- دور البنك الدولي للإنشاء والتعمير في تدويل السيادة:

نشأ وتكون البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944م بموجب اتفاقية- بريتون وودز- بناءً على دعوة الرئيس الأمريكي روزفلت، وهو عبارة عن مؤسسة مالية دولية تمارس نشاطاتها وفعاليتها بصورة تجارية، وتتركز هذه النشاطات في شؤون الإعمار والتنمية الاقتصادية لدول أعضاء البنك، وذلك عن طريق التمويل المالي لها مجلة العلوم القانونية والشرعية 12 العدد السادس عشر يونيه 2020م

بالقروض والمساعدات الفنية والاستشارات التنموية، وقد مارس البنك نشاطه منذ عام 1947⁽¹⁶⁾.

لذا يمكن القول أن البنك الدولي شأنه شأن صندوق النقد الدولي، فهو يستخدم أدوات محددة يستطيع من خلالها المساس بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسي، وتعتبر القروض المقدمة من قبل البنك أهم أدوات التدخل، ومن جهة أخرى فإن البنك الدولي لا يتردد في خلق الظروف المناسبة لإقحام كل الدول خاصة غير المقترضة وضماها لباقى الدول المدينة، ولعل ليبيا أنموذجاً لمثل هذه الممارسات، وسنتناول هذا المطلب في فرعين هما:

الفرع الأول: قروض البنك الدولي.

الفرع الثاني: البنك الدولي والسيادة الليبية.

الفرع الأول - قروض البنك الدولي:

تؤكد جلّ المعاهدات والمواثيق الدولية على مبدأ السيادة الوطنية التامة، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، إلا أن المنتع للشأن الدولي سيلاحظ انحرافاً في مجال العلاقات الدولية عن هذا المبدأ، حيث بدأت تظهر العديد من الممارسات الدولية من جانب بعض الدول والمنظمات الدولية التي تتجاوز سيادة الدولة، وهي ممارسات اعتادت بعض الدول ممارستها في الماضي والحاضر لخرق السيادة⁽¹⁷⁾.

ويبدو أن إلغاء أو على الأقل تهميش مبدأ السيادة الوطنية يشكل أبرز التحولات في النظام الدولي بصفة عامة والنظام المالي بصفة خاصة من خلال توريث الدول في مشكلة المديونية وفرض شروط قاسية يتعين عليها تطبيقها، وتعتبر قروض البنك الدولي أداة فعالة مارسها الدول الرأسمالية للهيمنة والتسلط على الشعوب، وهنا يتعين علينا أن نتعرف على طبيعة هذه القروض، حتى يمكن معرفة كيف استعملت لإنقاص السيادة الوطنية.

أولاً- طبيعة قروض البنك الدولي:

نتيجة للدور الدولي أو العالمي للبنك الدولي، فقد اتسمت قروضه بأهمية حيوية كبيرة وخطيرة في نفس الوقت، تمثلت في أهدافه التعميرية والتنموية في بلدان العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، مقابل الدور التدخلية الذي مارسه تجاه الدول النامية، مما أضفى على قروضه طبيعة خاصة تمثلت في:

1/ قروض ذات طبيعة مزدوجة: ففي الوقت الذي لعب فيه البنك الدولي دوراً إيجابياً تجاه بلدان أوروبا الغربية الرأسمالية، من حيث إعادة الإعمار والتمويل طويل الأجل، ومساهمته الكبيرة في حل المشاكل الاقتصادية التي تعرضت وتعرض لها الدول الرأسمالية المتقدمة، نجده مقابل ذلك لم يسهم في دعم البلدان النامية كما يدعي برنامجه المقدم، إذ لازالت هذه الدول تعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي يأتي في مقدمتها الفقر والبطالة وتدني مستوى معيشة مواطنيها، وبالتالي فإن قروض البنك غير عادلة، فالدول الرأسمالية تحظى وتتفجع بصورة أكبر من الدول النامية.

2/ خضوع القروض للعامل السياسي: يرفض البنك الدولي تقديم قروض للدول التي لا تتسجم سياستها مع الدول المهيمنة والمؤثرة عليه، فمثلاً رفضه تقديم مساعدات تمويلية لكل من بولندا وجيكوسلوفاكيا خلال فترة أوائل الخمسينات وبالتالي انسحابهما من البنك الدولي، كذلك رفضه تمويل مشروع السد العالي في مصر وأواسط الخمسينات، والكف عن إقراض شيلي إبان الحكم الاشتراكي فترة أوائل وأواسط السبعينات. وبعكس ذلك لأسباب سياسية وعسكرية يغدق قروضه التمويلية لتركيا وباكستان وفيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية... الخ⁽¹⁸⁾.

3/ قروض ذات شروط قاسية: يشترط البنك الدولي لغرض الحصول على قرض أن يكون مشرفاً ومتابعاً لعملية إنفاق القرض، إضافة إلى حصوله على معلومات مختلفة منها اقتصادية ذات مساس بالأمن الوطني للدول المقترضة، وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسي، ولعل تجربة لبنان احد الشواهد على مثل هذه مجلة العلوم القانونية والشرعية

الشروط، حيث اشترط البنك الدولي عليها حزمة شروط يأتي في مقدمتها تطوير نموذج حكم جديد يكون أقل فساداً وأكثر شفافية من النظام القائم لديها، إضافة إلى زيادة نسب الضرائب والتخلي عن ربط الليرة بالدولار الأمريكي، كما يسجل الواقع العملي عشرات التجارب التي عمد فيها البنك الدولي على تدمير اقتصاديات الدول وجعلها أسيرة له مثل البرازيل والأرجنتين واليونان والعديد من الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية⁽¹⁹⁾.

4/ قروض خدمية: تركز غالبية قروض البنك الدولي على القطاعات الاقتصادية الخدمية غير الإنتاجية مثل قطاع النقل والمواصلات ونسبة قليلة ومحدودة للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، الأمر الذي يستتبعه حاجة الدولة المقترضة للمزيد من القروض نتيجة ضعف الاستثمار والإنتاج لديها، وفي النهاية تقع هذه الدولة في فخ المديونية، ورغم أن البنك يقدم قروض إنتاجية وتنموية لاسيما في مجال الصناعة، إلا أنها مشروطة بضرورة إحداث جملة من التغييرات أهمها:

أ/ العمل على دعم الصادرات وتنويعها.

ب/ تخصيص القطاع العام.

ج/ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

د/ تحسين مستوى كفاءة القطاعات الاقتصادية.

وتعتبر جلّ هذه الشروط ذات طبيعة تدخلية وتجاوز لشروط السيادة الوطنية.

5/ قروض تداخلية: إذ أن البنك الدولي يمتلك مجموعات تمويلية متعددة يستطيع من خلالها فرض المزيد من الشروط التوسعية في منح القروض ومن أهم هذه المجموعات:

أ/ مؤسسة التمويل الدولية: وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم إنشاؤها سنة 1956 تقدم قروض بشرط تشجيع الاستثمار الأجنبي والدخول للأسواق المحلية بصفة شريك.

ب/ هيئة التمويل الدولية: تم إحداثها في البنك الدولي سنة 1960م وتمنح هي الأخرى قروض للحكومات، إلا أنها بشروط أكثر صرامة نتيجة لمحدودية مواردها. كما تظهر الطبيعة التداخلية لقروض البنك في أن القرض لا يمنح إلا للدولة العضو في البنك والصندوق في آن واحد، حيث تتداخل طرق عمل كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وتتشابه آلية عمل كل منهما، وذلك من خلال ضرورة قيام الدول المقترضة بمعالجة الاختلالات الهيكلية الجزئية والشاملة، ومن هنا تستطيع هاتين المؤسساتين التوغل في الدول التي تتفاعل بشكل ايجابي مع الشروط ذات الصيغة الإصلاحية التي تتسجم مع توجهاتها.

ومن خلال هذا العرض الموجز لطبيعة قروض البنك الدولي، يمكن القول: إن هذه القروض قد صيغت وفق خطة رأسمالية متكاملة لا يتجاوز هدفها إيقاع الدول والتسلط عليها من خلال جرّها نحو المديونية ومن ثم التحكم في مقدراتها والاستحواذ على ثرواتها، وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

ثانياً/ البنك الدولي وإنقاص السيادة الوطنية

لا يخفى على أحد اليوم الدور الذي يلعبه البنك الدولي للإنشاء والتعمير في التأثير على سيادة الدولة واستقلالها السياسي، حيث نجح على مدى أكثر من سبعين سنة في التوغل داخل الدول النامية من خلال ذراعه المخصصة للبلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل - البنك الدولي للإنشاء والتعمير - وذلك من خلال الإقراض والعمل الاستشاري والتحليلي، وقد كان لهذه السياسة تأثيرها على سيادة الدولة بشكل كبير، ويمكن إبراز أهم مظاهر التدخل في المجالات التالية:

1/ التدخل في أداء مؤسسات قطاع العدالة: إذ تشترط مجموعة البنك الدولي على الدول المقترضة ضرورة تحديث أنظمتها القانونية والقضائية بشكل ينسجم مع سياسة الانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، وقد قبلت العديد من الدول هذا التحدي وقامت باعتماد تشريعات، مثل قوانين الاستثمار التي تتبنى اتخاذ تدابير تحمي أصول المستثمر الأجنبي والاستقرار التشريعي والشفافية والحوكمة الرشيدة، مجلة العلوم القانونية والشرعية

وفي نهاية التسعينات من القرن الماضي قاد البنك الدولي مشروعاً للإصلاح القانوني والقضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ركز على إنشاء محاكم تجارية حديثة وأنظمة لإدارة القضايا والمحاكم يخدم مصالح المستثمرين الأجانب، وقد تبنت كل من المغرب والأردن ولبنان وتونس ومصر مثل هذا المشروع حتى يتسنى لها الحصول على قروض⁽²⁰⁾.

2/ وضع البنوك المركزية تحت الوصاية: تسعى المؤسسات المالية الدائنة كالبنك الدولي إلى وضع البنوك المركزية للدول تحت نظام الوصاية المتزايدة لدائني الدولة، ففي دول العالم الثالث وأوروبا الشرقية ينظم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى حد كبير البنوك المركزية نيابة عن ناديي باريس ولندن، وعلى البنوك المركزية أن تصبح مستقلة ومحصنة من النفوذ السياسي، وهذا يعني أن تصبح الخزنة الوطنية تحت رحمة الدائنين، وهنا لا يستطيع البنك المركزي تقديم الائتمان للدولة، فعلى سبيل المثال تنص معاهدة "ماستر شيت" في مادتها (104) على أن (ائتمان البنك المركزي للحكومات تقديري تماماً ولا يمكن إجبار البنك المركزي على تقديم هذا الائتمان)⁽²¹⁾. ومن خلال هذه الممارسة يتحول البنك المركزي داخل الدولة إلى جهة غير مسؤولة لا أمام الحكومة ولا أمام الهيئة التشريعية، وإنما جهة تحت وصاية المصالح المالية والمصرفية الخاصة وهي التي تملي عليه اتجاهات السياسة النقدية.

3/ تدويل السيادة الوطنية الاقتصادية: يؤدي تطبيق صفات البنك الدولي والمتمثلة في النقشف في الميزانية وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة والخصخصة إلى فقدان الدول المدينة لسيادتها الاقتصادية، والسيطرة على السياسة النقدية والمالية، وإعادة تنظيم البنك المركزي ووزارة المالية وتفكك مؤسسات الدولة، وتفرض وصاية اقتصادية، وعادة ما يتم هذا الأمر بالتواطؤ مع بيروقراطيات محلية تنشئ حكومات موازية تتجاهل المجتمع المدني.

4/ الاستقطاب الاجتماعي وتركيز الثروة: تروج المؤسسات المالية الدولية ومن بينها البنك الدولي إلى تبني برامج التكييف الهيكلي والتي أثبتت التجارب العملية أنها أدت مجلة العلوم القانونية والشرعية العدد السادس عشر يونيو 2020م 17

إلى نتائج مغايرة تماما لما تروج له، حيث تمكنت أقلية متميزة في الشرق والجنوب والشمال من تجميع مقادير هائلة من الثروة على حساب الأغلبية العظمى من السكان، إذ أن هذه المؤسسات الدولية تتغذى على الفقر الإنساني وتدمير البيئة الطبيعية، مما ولد الفصل الاجتماعي، وشجع على العنصرية والشقاق العرقي، ويؤكد البعض على الدور السلبي الذي خلقته برامج التكيف الهيكلي مثل إنقاص حقوق المرأة الاجتماعية والآثار البيئية الضارة للإصلاح الاقتصادي، حتى أن مؤسسات بريتون وودز اعترفت بالأثر الاجتماعي لبرامج التكيف، وليس أدلّ على ذلك أن الوصفات السياسية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أصبحت تفرض الآن باسم تخفيف الفقر⁽²²⁾.

مما تقدم يمكن القول إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير شأنه شأن صندوق النقد الدولي، يستخدم سياسات الإقراض لغرض التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة تقديم المساعدة والتنمية، الأمر الذي يترتب عليه المساس بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسي للدول المقترضة. وهو أمر غاية في الخطورة أفرز أيدلوجية اقتصادية واحدة تسعى إلى تشويه أسباب الفقر العالمي من خلال تعزيز القبضة على المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث في العالم أجمع، فالتحليل الإنتقادي يثبط بشدة، وأصبحت النظرة إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي عبر مجموعة من العلاقات الاقتصادية الزائفة تخدم غاية واحدة، هي إخفاء فعل النظام الاقتصادي العالمي.

الفرع الثاني-البنك الدولي للإنشاء والتعمير والسيادة الليبية:

يبدو اليوم أن جميع الظروف والعوامل مساعدة لإيقاع الدولة الليبية تحت هيمنة البنك الدولي، إذ تساعد مجموعة من العوامل على تحقيق ذلك، وقبل التعرض لكيفية تدخل البنك الدولي في الشأن الليبي، فإنه من الضروري بيان أهم هذه العوامل.

أولا - العوامل المساعدة لتدخل البنك الدولي: في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الدولة اليوم فإنه يكون من الصعب حصر جميع هذه العوامل التي يمكن أن تسهل عمل هذه المؤسسة الدولية وإدراج ليبيا ضمن قائمة الدول المدينة، غير أنه

يمكن وفي اعتقادي تلخيص جزء من العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك إلى عاملين رئيسيين هما: عوامل سياسية وأخرى اقتصادية.

1/ العوامل السياسية: يمكن تشخيص الحالة الليبية بأنها تعاني بالدرجة الأولى من حالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي لفترة من الزمن، حيث أن الصراع الفلسفي داخل الدولة هو حقيقة ملموسة وليس مجرد فرضية، وقد زاد من حدة هذا الصراع الأحداث التي مرت بها الدولة سنة 2011م، حيث برز تيارين متصارعين ساهما في وضع ليبيا تحت التدخل الأجنبي من قبل عدة دول لها أطماع في الثروة الليبية، لعل أبرزهما التيار الإسلامي والتيار العلماني، حيث تحاول عدة دول استغلال هذين التيارين المتصارعين لتحقيق مصالحها على حساب الدولة، ولاشك أن من شأن ذلك إضعاف الدولة وازدياد حالات الصراع والحروب التي تضعف من مقدرات الدولة.

كما أن حالة الانقسام السياسي التي تعاني منها ليبيا منذ عام 2011م يبين أن مسألة ثروات البلاد تتخذ أهمية قصوى، وتتحكم في نسق الأحداث السياسية، إذ تحاول بعثة الأمم المتحدة تكريس مفهوم التدخل من خلال السيطرة على القرار الوطني خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز وبقية الثروات خارج السيادة الوطنية، ولعل كل ذلك خلق مجموعة من الآثار السلبية يمكن أن تمتد تدعياتها لفترة طويلة تجعل من حظوظ الاستقرار ضعيفة، ومن أبرز الآثار السلبية التي خلفها الصراع السياسي في ليبيا ما يلي:

أ/ أهدرت مؤسسات الدولة الليبية ما بين السنوات 2012م إلى 2020م ما يقارب 285 مليار دولار دون أن يكون لها أي أثر تنموي، ومن هذا المنطلق تعتبر الثروة المهدورة أحد أهم محركات السياسة الدولية نحو ضرورة إدارة مؤسسات الدولة من قبل الأمم المتحدة⁽²³⁾.

ب/ تحول مصرف ليبيا المركزي إلى بؤرة صراع سياسي، مما جعله فوق السلطة التشريعية والتنفيذية، والأمر ذاته ينسحب على المؤسسة الوطنية للنفط.

ج/ انتشار الفساد بمختلف أشكاله في مؤسسات الدولة، فوفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية تعتبر ليبيا من بين الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، ولقد كان لهذه الظاهرة السلبية آثارها الوخيمة على مؤسسات الدولة بصفة عامة.

وعموماً فإن الآثار السلبية التي خلفها الصراع السياسي في ليبيا سيكون لها الدور الكبير في ضعف هيبة الدولة وهيمنة المؤسسات المالية الدولية عليها نتيجة حالة عدم الاستقرار والتخبط التي تشهدها ليبيا اليوم، ولن يكون حظ ليبيا أوفر من الدول التي فرض عليه البنك الدولي شروط أفقدتها سيادتها الوطنية.

2/ العوامل الاقتصادية: تساعد العوامل الاقتصادية في تدخل البنك الدولي في الشأن الداخلي للبييا، حيث يتسم الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر واحد للدخل ألا وهو النفط، إذ يشكل هذا المورد المصدر الرئيس في تمويل الميزانية العامة.

إن الحقيقة الاقتصادية السابقة تتجسد في الاقتصاديات مالكة النفط كونها مورداً ريعياً قابلاً للنضوب، وهو شكل من أشكال الثروة النافذة والتي يصعب التعامل معها كمصدر دائم للدخل، خاصة في ظل السياسات الاقتصادية السيئة التي استثمرت فيها هذه الثروة والتي حولتها إلى نقمة بدل نعمة، لذلك فإن الاقتصاد الليبي يعاني من مشكلة انخفاض العوائد، والذي قاد بدوره إلى اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز بشكل كبير، وترصد أحد الدراسات ملامح الخلل البنوي في الاقتصاد الليبي من خلال⁽²⁴⁾:
أ / خلل بنوي في توليد القيمة المضافة، ناجم عن استمرار هيمنة القطاع الريعي في التوليد.

ب / خلل بنوي في مستوى إنتاجية القطاعات غير النفطية.

ج / خلل بنوي في الإنفاق القومي، ناجم عن استمرار هيمنة الإنفاق الاستهلاكي.

د / خلل بنوي في ميزان المدفوعات، ناجم عن استمرار هيمنة البنود الدائنة في الميزان التجاري المرتبطة بالمصادر الريعية .

هـ / خلل بنيوي في الموازنة العامة، ناجم عن استمرار التدفق الإيرادي المغذى بعوائد تصدير الثروة الناضبة .

و / خلل بنيوي في الادخار، بسبب هيمنة فائض العمليات للقطاع العام النفطي وعدم توفر الحد الأدنى للأدوات المالية القابلة للتداول لتعبئة الادخارات الخاصة والعامة . وعموماً فإنه من الصعب اليوم حصر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي خاصة في ظل ارتفاع نسب التضخم والبطالة والخلل في توزيع الدخل وضعف الحافز على الاستثمار وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي... الخ من المشاكل التي يمكن أن تجعل من ليبيا فريسة سهلة للوقوع في فخ البنك الدولي.

ثانياً- البنك الدولي ومحاولات التدخل في الشأن المالي:

يسعى البنك الدولي إلى التدخل في الشأن الليبي بمختلف الوسائل والأدوات المتاحة له، ولعل محاولته الأخيرة في مراجعة القطاع المالي في ليبيا احد ابرز أشكال هذا التدخل، حيث قام في يناير سنة 2019م بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في طرابلس، وذلك من خلال جمع المعلومات عن القطاع المالي وتقديم توصيات للسلطة المعنية حول إتباع نهج أكثر تنظيماً لبرنامج البنك الدولي، ويمكن رصد أهم أشكال التدخل من قبل البنك الدولي في مجال القطاع المالي الليبي في:

1 / المراجعة الدولية لحسابات المصرف المركزي وفرعه الشرقي ليتسنى إجراء المطابقة وإعادة الدمج، وللأسف فقد رحب المصرف المركزي بطرابلس بإجراء هذه المراجعة وأعد بالفعل جميع المستندات اللازمة لذلك، وأسند العقد لإحدى شركات المحاسبة وسيبدأ إجراء المراجعة قريباً⁽²⁵⁾، ولاشك في أن السماح بعمليات المراجعة الدولية ينطوي على مساس بمبدأ السيادة الوطنية، وتهميش لدور الأجهزة الرقابية الوطنية التي من المفترض أن يكون هذا الاختصاص أصيل لها دون غيرها.

2 / مطالبات البنك الدولي المستمرة بضرورة إعادة هيكلة البنوك العامة وتحديث التنظيمات الاحترافية والرقابة المصرفية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وخصخصة البنوك العامة.

3/ توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على الواردات وتحقيق تجانسها، ووجوب تخفيض معدلات التعريفات الجمركية، مع ضرورة الاستعاضة عن دعم الأسعار بمدفوعات نقدية⁽²⁶⁾.

4/ التقيد بمبادئ اتفاقيات بازل الخاصة بالرقابة على البنوك وضرورة رفع قدرات مصرف ليبيا المركزي من خلال استثمار قدرات موظفيه وأنظمتها، لاسيما من خلال إشراكهم في برامج عمل صندوق النقد الدولي، مع ضرورة حوكمة المصارف وإدارة المخاطر والتقيد بمعايير اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة ومراقبة مخاطر التكنولوجيا.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن اتفاقيات بازل ما هي إلا شكل من أشكال التدخل في السيادة المالية للدولة، وتكوين معايير للرقابة عبر الحدود، حيث أنهم يلزموا كافة البنوك بتطبيق معيار موحد لكفاية رأس المال يمكن من تحديد المركز المالي للبنك، وقد انبثق على هاتين الاتفاقيتين لجنة تسمى لجنة بازل للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر هي بلجيكيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، سويسرا، وهي تعمل تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا⁽²⁷⁾.

وفي اعتقادي أن ضعف الرقابة الداخلية هو ما أفسح المجال للبنك الدولي للتدخل في عمل مصرف ليبيا المركزي وتقييده باعتماد مبادئ بازل، وليس أدلّ على ذلك من أن تقرير خبراء البنك الدولي لسنة 2020 جاء فيه أن " ... في الواقع، كانت ليبيا أول بلد يقوم طواعية بإجراء مراجعة وفقاً لتوجهات البنك الدولي في عام 2012، وقد اعد البنك خارطة طريق لبناء القدرات، مع وضع نماذج لتطوير السياسة المالية والنقدية..."⁽²⁸⁾.

5/ مراقبة هيكل المصروفات العامة من خلال تبني سياسة المراجعة، وهنا يزعم البنك الدولي انه يقوم بتحديد الأهداف الرئيسية لعجز الميزانية العامة للدولة وتوفير إيرادات لها من خلال اتخاذ تدابير تقشفية تعتمد على توجيه المصروفات والذي أدى بدوره إلى انسحاب الدولة تدريجياً من مجال الخدمات الصحية والتعليمية، وقد يكون تدهور مجلة العلوم القانونية والشرعية

الخدمات الصحية والتعليمية في ليبيا اليوم هو نتيجة لتبني نهج البنك الدولي في اعتماد سياسات التقشف والتحول من البرامج النظامية إلى البرامج الموجهة. ورغم حداثة عمل البنك الدولي مع ليبيا نتيجة العقوبات المفروضة على البلد، حيث لم يبدأ البنك عمله إلا منذ سنة 2006، إلا أنه تمكن من مراجعة مجالات الإنفاق العام، مما أتاح له تكوين صورة جيدة على كيفية إدارة الحكومة لشؤونها المالية والقطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم، وهو ما سيوفر له موطأ قدم لمزيد من التدخلات والإملاءات التي قد تجر بالبلاد لنتائج لا تحمد عقباه.

وفي هذا السياق لا يفوتنا الإشارة إلى أن البنك الدولي يعمل على الترويج لبرامج الإصلاح الضريبي القائمة على إنفاذ عدد من التغييرات في الهيكل الضريبي التي تهدف إلى تقويض الإنتاج المحلي من خلال إدراج ضريبة القيمة المضافة، والتي ستؤدي حتماً إلى زيادة العبء الضريبي على المجموعات منخفضة الدخل في الوقت الذي يتمتع فيه رأس المال الأجنبي بإعفاءات ضريبية سخية كوسيلة لجذب الاستثمار.

الخاتمة:

لقد لعبت مؤسسات بريتون وودز دوراً رئيسياً في تدويل السيادة الوطنية بصفة عامة والسيادة المالية بصفة خاصة، حيث أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يشكلان بيروقراطية دولية قوية تستجيبان للمصالح الاقتصادية والمالية السائدة، وقد أدت برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد والبنك الدولي إلى إفقار مئات الملايين من الناس، وقد أظهر ذلك تناقض واضح مع روح اتفاقية بريتون وودز التي قامت على إعادة البناء الاقتصادي وثبات أسعار الصرف الرئيسية، إذ أسهم برنامج التكيف الهيكلي إلى حد كبير في زعزعة العملات الوطنية، وتدمير اقتصاديات البلدان النامية، فانهارت القوة الشرائية الداخلية وظهرت المجاعات، وغيرها من المشاكل التي يغرق فيها العالم اليوم.

لقد طبق كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نفس الوصفات تجاه الدول مما أفقدها سيادتها وسيطرتها على السياسة المالية والنقدية، ويحاول اليوم تطبيق نفس الوصفة تجاه ليبيا مستغلاً حالة الضعف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة، لذا فقد حاولت هذه الورقة تسليط الضوء على الأدوات التي تستخدمها هاتين المؤسستين للإيقاع بالدول في فخ المديونية باستعمال القروض وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الذي لم يعد على الدول بأي فوائد كما تدعيه المؤسستين ودون نتائج إيجابية تذكر.

إن تبني وصفات المؤسسات المالية الدولية يفضي إلى تدمير الاقتصاد الوطني ويحول البلدان إلى ارضي اقتصادية مفتوحة، لذا فقد خلصت هذه الورقة إلى جملة من التوصيات حول كيفية تعاطي الحكومة الليبية مع هذه المؤسسات تتلخص في:

- 1/ توحيد المؤسسات السيادية وإنهاء حالة الانقسام وتقريب الرؤى والمواقف.
- 2/ إعادة بناء اقتصاد الدولة ورفع إنتاج النفط إلى ذروته.
- 3/ تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل، فعادة ما تقع الاقتصاديات الريعية في فخ المديونية لسد العجز.
- 4/ تطوير دور المؤسسات الرقابية الوطنية، حتى لا تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى قبول المراجعة الدولية.
- 5/ الابتعاد بأي شكل من الأشكال عن اللجوء إلى الاقتراض الدولي، باعتباره وسيلة لتدويل السيادة.

الهوامش:

- (1) في ظل الفوضى السائدة والصراعات وعدم الاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبيل الحرب العالمية الثانية وعدم التحكم في أسعار الصرف، دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر نقدي دولي في مدينة برينتون وودز سنة 1944م، بهدف صياغة نظام نقدي عالمي جديد، وقد عرض المؤتمر مقترحين حول النظام النقدي هما مقترح كينز الانجليزي الذي يهدف إلى تدعيم سياسة التوسع النقدي، ومقترح هوايت الأمريكي الذي يدعم إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة الحماية التجارية، وفي نهاية المناقشات أخذ بالمقترح الأمريكي باعتبار أن هذه الأخيرة هي التي بمقدورها تقديم السبيلة الكافية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات الدولية... حول هذا المعنى يمكن الرجوع إلى: إيمان حملوي- دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة على حالة الجزائر 1990م- 2012م- مذكرة ماجستير - جامعة محمد خيضر - بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - 2014 ص 4.
- (2) نمديل وحيد - آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية والمالية الدولية: دراسة حالة صندوق النقد الدولي 2019م - متاح على الرابط التالي :
<http://dspace.univ-setif.dz:8888/jsui/handle/123456789/3377>
- (3) محمد العجمي - كيف تتعكس قروض صندوق النقد الدولي سلباً على المواطنين - مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية 15 أغسطس 2016 على الرابط التالي:
<https://raseef22.net/article/70423>
- (4) أ. يونس الاسيوطي- شروط الديون الخارجية - ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول مخاطر التجارة الدولية - مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية - بيروت 2000م - ص 113.
- (5) أ. يونس الاسيوطي - المرجع السابق - ص 113.
- (6) د. محمد أحمد الدوري - منظمات اقتصادية دولية - جامعة الزاوية - الطبعة الأولى 2004م - ص 67.

- (7) - اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية الخاصة بمنع ازدواج الضرائب والتهرب منها بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية- منشورات الأمم المتحدة - نيويورك - 2003م - ص 219.
- (8) محمد العجمي - مرجع سبق ذكره - بدون ص.
- (9) حسين قايد- مصر تعود لصندوق النقد الدولي مرة أخرى - مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية في 29 يونيو 2020 على الرابط:
<https://www.alhurra.com/egypt/2020/06/29>
- (10) كما أشار تقرير الربع الأول لسنة 2020 لمعهد التمويل الدولي (IIF)، أن إجمالي الدين العالمي يتجاوز ثلاثة أمثال الناتج المحلي للاقتصاد العالمي، حيث وصل إجمالي الدين العالمي إلى أكثر من 244 تريليون دولار، ليستمر حجم الدين في الارتفاع ويسجل 258 تريليون دولار خلال الربع الأول من سنة 2020م وهذه الزيادة في حجم الديون العالمية تزيد من مخاوف خبراء الاقتصاد - تقرير الربع الأول لمعهد التمويل الدولي لسنة 2020- ص 77.
- (11) مذكرة برنامجية عن العراق صادرة عن صندوق النقد الدولي في 31 مارس 2011م- ص 4.
- (12) محمد منصف الشريف - تونس تعود لصندوق النقد الدولي وتوقعات بشروط جديدة - مقالة منشورة في جريدة العربي الجديد - عدد 10 أبريل 2020م.
- (13) مصطفى قماش - الصندوق يرفع مديونية المغرب ويعيده لوصاية الصندوق - مقالة منشورة على جريدة العربي الجديد - عدد يوليو 2020م.
- (14) د. عطيه المهدي الفيتوري - علاقة ليبيا بصندوق النقد الدولي - مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 29 أغسطس 2018م على الرابط التالي:
<https://sada.ly/2018/08/29>
- (15) البيان الختامي لخبراء صندوق النقد الدولي أثناء زيارته إلى ليبيا- صندوق النقد الدولي - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - 26 يناير 2012م - ص 9 .
- (16) د. محمد أحمد الدوري- منظمات اقتصادية دولية- مرجع سبق ذكره- ص 125.

(17) اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية على خرق السيادة الوطنية للعديد من الدول، من خلال عديد الممارسات منها على سبيل المثال قضية التجسس على مستشارة ألمانيا الاتحادية منتصف سنة 2015م والتجسس على رئيسة البرازيل سنة 2013م، إضافة إلى قانون " جاستا " وهو قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب الذي أصدره الكونجرس الأمريكي سنة 2016م والذي يعطي الحق للولايات المتحدة ورعاياها الادعاء على أي دولة.

(18) د. محمد أحمد الدوري - منظمات اقتصادية دولية- مرجع سبق ذكره - ص 139.

(19) لمزيد من الإيضاح حول سياسيات البنك الدولي في تدمير اقتصاديات الدول وإضعاف سيادتها واستقلالها يمكن الرجوع إلى مقالة بعنوان: تجارب سابقة - كيف دمرت قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اقتصاديات الدول - مقالة منشورة في جريدة بوست عدد 12-8-2016م.

(20) في هذا السياق يمكن الاعتراف بأن مختلف الدول التي تبنت برامج الإصلاح الضريبي خاصة فيما يتعلق بإدراج ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وإدخال تعديلات على هيكل الضرائب المباشرة، الأمر الذي ترتب عليه زيادة عبء الضرائب على متوسطي ومحدودي الدخل، فجميع هذه الإجراءات ما هي إلا استجابة لشروط البنك الدولي - فريد بالحاج - العدالة وسيادة القانون، البنك الدولي والحاجة إلى إعادة تنظيم نفسه مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 21-10-2019م على الرابط:

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/justice-and-rule-law-world-bank-nee>

(21) ميشيل تشوسودوفيسكي - عولمة الفقر - ترجمة محمد مستجير مصطفى - مكتبة إنسانيات 2012م - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص 16.

(22) المرجع السابق - ص 28.

(23) الحبيب الأسود - نهب الثروات الليبية أحد محركات السياسة الدولية- مقالة منشورة في جريدة العرب - العدد 11631 - 28-2-2020م - ص 7.

- (24) د. محمود محمد الداغر - إمكانيات التجنيد وضرورات التنويع في الاقتصاد الليبي - بحث مقدم إلى ندوة الاقتصاد الليبي وتجنيد إيرادات النفط - جامعة سرت - منشورات دار الازدهار للطباعة - مصراته 1371 - ص 39.
- (25) تقرير خبراء البنك الدولي حول مراجعة القطاع المالي في ليبيا - فبراير 2020م - ص 10 .
- (26) لمزيد من الإيضاح حول المطالبات الدولية في المجال المالي يمكن الرجوع إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي حول ليبيا لسنة 2005 رقم 05/83 - ص 20.
- (27) تقرير خبراء البنك الدولي، مرجع سبق ذكره - ص 63.
- (28) مشار إليه في تقرير خبراء البنك الدولي - المرجع السابق - ص 29.